

في النهاية ما نستطيع أن نستخلصه من كل ما تمّ عرضه هو أنه لا رؤية واضحة لدى الولايات المتحدة وللمؤسسات صنع واتخاذ القرار داخلها تجاه سوريا وكيفية التعامل معها، والمشكلة أن هذه النظرة قد تكون مسحوبة أيضا على المنطقة العربية برمتها، خاصة أن سياسات الولايات المتحدة تتخبط في أماكن عديدة من أفغانستان إلى العراق إلى إيران وسوريا ولبنان، وكل ما نخشاه أن تكون الإستراتيجية الوحيدة لديهم هي "إستراتيجية الفوضى الخلاقة"، والضغط المستمر دون التفكير بما سيحصل من تبعات لاحقا، وهو ما سيجرّ خرابا على منطقتنا تحت شعر التغيير من أجل الديمقراطية، وهذا ما لا نود أن نراه.

بقلم علي حسين باكير

لا شك أن سوريا الآن تتعرض لضغوط كبيرة من الولايات المتحدة على كافة الصعد الاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية، ولا شك أيضا أن موقف سوريا قد ضعف كثيرا في الآونة الأخيرة بعد احتلال العراق وانكسرت أوراقها خاصة بعد انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان في مايو / أيار من العام 2002، وبعد انسحابها هي مؤخرًا تحت ضغط القرار 1559 من لبنان وإثر الضغوط الأمريكية والفرنسية خاصة. فإطار اللعبة المصاغة إقليميا بين سوريا وإيران من جهة وإسرائيل من جهة أخرى والمسموح لحزب الله التحرك ضمنه، قد بدأ يضيق شيئا فشيئا ممّا ضيق من دور الحزب وفعاليتته، ولم يعد باستطاعة سوريا استخدام ورقة حزب الله على نطاق واسع كما كان سابقا، خاصة بعد أن تحول الأخير إلى كيان لـ"الدعاية والإعلام" أكثر منه إلى العمل الفعال والمؤثر.

لقد دأبت الإدارة الأمريكية خلال السنوات الأربع الفائتة على إبقاء الضغط على سوريا، مرة بالسماح لإسرائيل بالتطاول وتارة بالتهديد والوعيد بقانون محاسبة سوريا في الكونغرس، ومرة باستصدار قرار في الأمم المتحدة يدين سوريا ويطلب منها الانسحاب من لبنان وإن لم يسمّها بالاسم، ويبدو أن اتفاق الدول الكبرى ومن بينها فرنسا التي تعاونت مع أمريكا على استصدار القرار 1559 زاد من الضغوط على سوريا. لكنّ النظرة الأمريكية الداخلية إلى سوريا ليست موحدة، ونلاحظ أن هناك انقسامات حول طريقة التعامل معها بين أجهزة الولايات المتحدة المختلفة من وزارة الخارجية مرورا بوكالة الاستخبارات المركزية الـCIA وصولا إلى وزارة الدفاع والمحافظين الجدد، بالإضافة إلى التقارير المختلفة المرفوعة إلى مراكز القرار ومنها الكونغرس الأمريكي.

* مقارنة المخابرات المركزية الأمريكية الـC.I.A

أما الاستخبارات الأمريكية، فترى أنه ربما لا يكون من صالحها في الوقت الراهن الذي لم تستقر فيه الأمور بصورة آمنة في العراق أن تقطع الولايات المتحدة صلة الشراكة في

مجال الاستخبارات مع الجانب السوري، خاصة أن سوريا عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد فتحت كل ملفاتها الاستخبارية وأبدت أكبر قدر من التعاون مع الولايات المتحدة، والجميع يذكر الزيارة التي قام بها مدير الوكالة في ذلك الوقت "جورج تينت" إلى دمشق ولقاءه الرئيس الأسد، وقد ساهمت تلك الشراكة في الحرب على "الإرهاب" واعتقال عدد من رموز التيار الجهادي وكشف وتعطيل خطط لضرب السفارة الأمريكية في كندا و البحرية الأمريكية في البحرين، وكان تينت قد أشاد بهذا المستوى من التعاون، وفي الأشهر الأولى من هذا العام شهدت العلاقات الأمريكية السورية تقدماً ولو طفيفاً على صعيد الملف السوري الأمريكي جهة الأمن في العراق، وقد تكلم هذا العمل بتسليم دمشق لأحد إخوة الرئيس صدام حسين إلى القوات الأمريكية، ثم إعلان سوريا عن عدد المعتقلين الذين اعتقلتهم خلال توجههم إلى العراق لمحاربة الأمريكيين وتسليمهم إلى بلدانهم.

وقد ازداد هذا التخوف من قبل الاستخبارات الأمريكية، خاصة بعد أن أعلن السفير السوري لدى واشنطن عماد مصطفى في تصريح له لـ "نيويورك تايمز" في 24/5/25 أن بلاده ستوقف كافة العلاقات مع الجيش الأمريكي ووكالة الاستخبارات المركزية (سي آي ايه) بسبب الاتهامات الأميركية لدمشق بأنها لم تبذل جهداً كافياً لوقف وصول الدعم للمقاومين العراقيين من سوريا، على الرغم من الخطوات التي اتخذتها دمشق ضد المجموعات المسلحة في العراق وانسحابها من لبنان.

* مقارنة وزارة الدفاع والمحافظين الجدد:

ترى وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون ومعها المحافظون الجدد بخلاف ما ذهبت إليه وكالة الاستخبارات المركزية الـ C.I.A، وهم يرون ضرورة استخدام القوة مع سوريا، وحتى احتلالها إذا لزم الأمر بمساعدة إسرائيل أو عن طريقها، وهم أعدوا الخطط في هذا المجال وأبرزها وثيقة سياسية بعنوان "تحول واضح: إستراتيجية جديدة" تم إعدادها عام 1996 تحت إشراف نائب الرئيس الأمريكي الحالي ديك تشيني وفريق العمل المكون من ريتشارد بيرل رئيس مجلس الدراسات الدفاعية سابقاً، ودوجلاس فيث مساعد وزير الدفاع للشؤون السياسية، وديفيد ورمسر مساعد خاص في وزارة الخارجية لشؤون نزع السلاح، وميراف ورمسير مدير قسم سياسات الشرق الأوسط في معهد هادسون وآخرين.

وقد تم استخدام نقاط عديدة من هذه الوثيقة فيما بعد وتطبيقها وتم تعديل النقاط الأخرى وتطوير النقاط الباقية، وهي في معظمها تتوافق مع ما يجري على الساحة الإقليمية، وتضمنت النقاط التالية حسيب ما جاء في الوثيقة القديمة:

أولاً : تستهدف إسرائيل مسئول الاستخبارات السورية في لبنان، كرمز للوجود السوري في لبنان. وأيضاً، تحمله مسؤولية زراعة وتجارة المخدرات وصناعة الدولارات الأميركية المزورة.

ثانياً : تتحرش إسرائيل بقوات "حزب الله" ليزيد الوضع توتراً. وتندر سورية بأنها ستتحمل عواقب أي عمل يقوم به "حزب الله" من سورية أو من لبنان.

ثالثاً : تقول إسرائيل إن سورية تستعمل "حزب الله" كأداة لضربها، لهذا فإنها ستؤسس "قوات خاصة" من داخل لبنان، كأداة لضرب سورية.

رابعاً : إذا تطورت المواجهة العسكرية بين سورية وإسرائيل، تضرب الطائرات الإسرائيلية المواقع السورية في لبنان. وإذا تطورت المواجهة أكثر، تضرب الطائرات الإسرائيلية مواقع داخل سورية نفسها...".

بعدها تستعمل أسلوب الوسائل الإعلامية وأجهزة دعاية والعلاقات العامة لتشويه صورة سورية في أميركا وأوروبا، وفق الآتي:

أولاً : تقول إن سورية لا يمكن الاعتماد عليها أو الوثوق فيها وأنها على قائمة الإرهاب الأميركية.

ثانياً : تقول إن سورية خرقت، أو ماطلت، أو تنكرت من اتفاقيات كثيرة عن المياه والحدود مع تركيا وأن علاقتها مع تركيا متوترة جداً، (كان هذا في السابق).

ثالثاً : تقول إن سورية خرقت اتفاقية الطائف التي عقدت في السعودية.

رابعاً : تقول إن الحكم في سورية وراثي وأن الانتخابات غير نزيهة.

خامساً : تقول إن سورية فرضت على لبنان "اتفاق الأخوة" وألغت سيادة لبنان، واستعمرته وتسعى إلى تخريب لبنان، (لإثارة الرأي العام ضدها).

سادساً : تقول أن سورية لديها أسلحة الدمار، وعندها الصواريخ لإطلاقها (وتربط ذلك بموضوع العراق).

* مقارنة وزارة الخارجية والكونغرس الأمريكي:

أمّا وزارة الخارجية، فهي بين هذا الطرح وذاك، وترى ضرورة إتباع سياسة "العصا والجزرة" مع سوريا وأن يتم تقديم حوافز لها إذا لزم الأمر للتعاون مع أمريكا، وذلك لدفع سوريا في نشاطها الفعّال تجاه إفادة أمريكا في العديد من المسائل والملفات، وعقابها في حال قصّرت في تنفيذ أي من المطالب الأمريكية.

هذا فيما ذكر تقرير مرفوع إلى الكونغرس في كانون ثاني 2005 بعنوان "سوريا الأوضاع السياسية العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب على العراق" أن مواضع الخلاف مع دمشق هي: استمرار دعم الحركات "الإرهابية"، عدم المساعدة على استقرار الوضع في العراق، سعي سوريا لتطوير قدراتها العسكرية وامتلاكها

أسلحة الدمار الشامل بالتعاون مع روسيا، عملية السلام في الشرق الأوسط، الوجود السوري في لبنان. واقترح التقرير في النهاية على الكونغرس عددا من الخيارات التي يمكنه التعامل فيها مع سوريا وهي:

1- تشديد العقوبات الأمريكية على سوريا وعدم اقتصارها على تطبيق قانون محاسبة سوريا الذي وقعه الرئيس في 12/12/2003 ، والذي يفرض حظرا على تصدير الأسلحة إلى سوريا والمواد ذات الاستخدام المزدوج وست عقوبات أخرى يختار الرئيس اثنان منها، وقد اختار بالفعل حظر الصادرات الأمريكية إلى سوريا باستثناء الدواء والغذاء، ومنع الطائرات السورية من المرور أو الهبوط في أمريكا. (التقرير يقول هذه العقوبات ضعيفة وغير نافعة وليست مؤثرة).

2- تمويل مجموعات الإصلاح في سوريا.

3- العمل مع الاتحاد الأوروبي للضغط على سوريا أو عزلها عند الضرورة على أساس أن علاقات أوروبا بسوريا مهمة وكبيرة.

4- تقديم عد من الحوافز لسوريا للانخراط في السياسة الأمريكية في عدد من الملفات واستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط.

* مقارنة مراكز الأبحاث المختلفة:

مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية (CSIS): يلاحظ مدير برنامج الشرق الأوسط في "مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية" جون الترممان، أن "ليست هناك لا في دمشق ولا في واشنطن رغبة قوية لتقوية العلاقات، ومقابل وجود الكثير من الأطراف التي تريد إضعاف العلاقات الثنائية، ليس هناك من يريد تقويتها"، كما يرى أن أمريكا "مهتمة باحتواء سورية وليس بالانخراط معها" من دون أن يصل ذلك إلى مستوى "تغيير النظام".

- مجلس العلاقات الخارجية (CFR) : ترى جوديث كير مديرة "منتدى الشرق الأوسط" في مجلس العلاقات الخارجية أنه من الضروري إجراء حوار مع سورية لأنه: نظام علماني، مقومات سياحية، بلد نام. لكن بعد تصرف الحكومة السورية قبل الحرب على العراق وبعدها، والتمديد لـ(الرئيس اللبناني إميل) لحود وإنهاء التعاون العسكري والأمني، اتخذت موقفا مختلفا. وإذ تقول كير إن "القرارات السورية تتخذ ضد المصلحة السورية وأن دمشق لم تفهم مغزى التحرك الفرنسي الأميركي (لانسحاب من لبنان) وإبعاده على المصالح الإستراتيجية لها".

- معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى The Washington Institute For Near East (Policy): يرى باتريك كلاوسون نائب مدير "معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى"، أحد أذرع اللوبي الإسرائيلي، أن "هناك اهتمام قليل جدا، بسقوط نظام حزب البعث. إن

إدارة بوش تدفع في اتجاه تغيير سياسات سورية خصوصا دعم المقاتلين في العراق. ليس معروفا إلى الآن ما إذا كانت الإدارة تدفع في اتجاه تغيير النظام".

- وقفية كارنيجي للسلام (Carnegie Endowment for International Peace): يقول مدير "مشروع الديمقراطية وحكم القانون" في "وقفية كارنيجي" توماس كارثر أن هناك إستراتيجية لدى المسؤولين الأمريكيين تجاه سوريا تقول: "دعونا نضغط أكثر ولا نفكر بما سيحصل لاحقا"، ويشير إلى أن إدارة بوش هي "إدارة خوض المخاطر"، لا تحمل خططا طويلة الأجل، بل ترمي الأفكار في الهواء بانتظار ردود الأفعال.

ويقول بروس جاكسون رئيس "برنامج الديمقراطيات الانتقالية" إنه لا رايس ولا مدير مكتب الأمن القومي ستيف هادلي يريدان تكرار أسلوب تغيير الأنظمة، ويشير إلى عدم وجود برنامج لتغيير النظام أو لنقل الديمقراطية في أي بلد ومن ضمنها سوريا وأن الهدف هو الضغط من أجل التغيير أيا كان شكله.

في النهاية ما نستطيع أن نستخلصه من كل ما تمّ عرضه هو أنه لا رؤية واضحة لدى الولايات المتحدة ومؤسسات صنع واتخاذ القرار داخلها تجاه سوريا وكيفية التعامل معها، والمشكلة أن هذه النظرة قد تكون مسحوبة أيضا على المنطقة العربية برمتها، خاصة أن سياسات الولايات المتحدة تتخبط في أماكن عديدة من أفغانستان إلى العراق إلى إيران وسوريا ولبنان، وكل ما نخشاه أن تكون الإستراتيجية الوحيدة لديهم هي "إستراتيجية الفوضى الخلاقة"، والضغط المستمر دون التفكير بما سيحصل من تبعات لاحقا، وهو ما سيجرّ خرابا على منطقتنا تحت شعر التغيير من أجل الديمقراطية، وهذا ما لا نود أن نراه.